



الاجتماع المشترك بين المجالس التنفيذية  
لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان  
ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية والزراعة  
23 و 26 يناير/كانون الثاني 2009  
نيويورك

## جدول الأعمال (Rev.1)

الجمعة 23 يناير/كانون الثاني 2009

الأمن الغذائي

في الصبيحة

البند 1: نمو السكان والتحضر السريع: تزايد انعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية

الوكلالة الرائدة: برنامج الأغذية العالمي

سعادة السيد: José E. Barbosa رئيس المجلس التنفيذي:

سفير جمهورية الرأس الأخضر لدى إيطاليا ومنظمات الأمم المتحدة المتمركزة في روما

ممثل الوكالة: السيد: John M. Powell

نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي ومدير دائرة الشؤون الخارجية وتنمية الموارد

المتحدث المستضاف:

سعادة السيد: Sirodjidin M. Aslov  
الممثل الدائم لجمهورية طاجيكستان لدى الأمم المتحدة

في الظهيرة

البند 2: تقلب أسعار الأغذية وعلاقة ذلك بالأمن الغذائي والتغذوي

الوكلالة الرائدة: اليونيسيف

رئيس المجلس التنفيذي:

سعادة السيد: Anders Lidén  
الممثل الدائم للسويد لدى الأمم المتحدة

ممثل الوكالة:

السيدة: Ann M. Veneman  
المدير التنفيذي لليونيسيف

المتحدث المستضاف:

سعادة السيد: Filipe Chidumo

الممثل الدائم لجمهورية موزambique لدى الأمم المتحدة

الدكتور: David Nabarro

منسق منظومة الأمم المتحدة المعنى بازمة الأمن الغذائي العالمي وأنفلونزا الطيور  
 وأنفلونزا البشر

السيد: Ndolamb Ngokwey

المنسق المقيم للأمم المتحدة، موزامبيق

الاثنين 26 يناير/كانون الثاني 2009

التنسيق

في الصيحة

**البند 3: التنسيق بين الصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة: أفضل أساليب العمل**

الوكالة الرائدة: صندوق الأمم المتحدة للسكان

رئيس المجلس التنفيذي:

سعادة السيد: محمد خزاي

سفير والممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

ممثل الوكالة:

السيدة: Thoraya Ahmed Obaid

المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان

المتحدث المستضاف:

سعادة السيد: Filipe Chidumo

الممثل الدائم لجمهورية موزامبيق لدى الأمم المتحدة

السيد: Ndolamb Ngokwey

المنسق المقيم للأمم المتحدة، موزامبيق

في الظهيرة

**البند 4: التنسيق بين الصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة: الجانب البرنامجي – إعادة تعزيز قدرات الدول: الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة من أجل تنمية القرارات الوطنية**

الوكالة الرائدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

رئيس المجلس التنفيذي:

سعادة السيد: محمد خزاي

سفير والممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

ممثل الوكالة:

السيد: Kemal Derviş

مدير شؤون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المتحدث المستضاف:

الدكتور Dedi Masykur Riyadi

وزير الخبراء في بابيناس

وزارة التخطيط

جمهورية إندونيسيا

## **البند 1: النمو السكاني والتغيرات السريعة: تفاقم مشكلة انعدام الأمن الغذائي في السياقات الحضرية**

- 1- دعا رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية والزراعة نائب المدير التنفيذي للبرنامج إلى عرض ورقة المعلومات الأساسية باسم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي. وأشار نائب المدير التنفيذي إلى نمو المناطق الحضرية السريع وإلى "الوجه الجديد" للفقر والجوع وانعدام الأمن الغذائي الذي يشهده من يعيش في ظل هذه المشاكل. فالفقر الحضري سيصبح، وبصورة متزايدة، تحدياً رئيسياً يواجه التنمية ويعرض سبيلاً لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ووجه أنظار أعضاء المجلس إلى بعض الأبعاد الأوسع نطاقاً والتي تبين أن الأزمتين الغذائية والمالية ستزيدان من صعوبة الاستجابة لتحدي التوسيع الحضري. فمن أصل بليون من البشر يعانون من الجوع، يعيش الكثيرون في المناطق الحضرية، ولا بدّ من الاستجابة لاحتياجاتهم في الوقت المناسب. وفي حين أن من الأهمية بمكان كفالة الاستجابة للفقر والجوع وسوء التغذية في المناطق الحضرية، فإن هناك عشرات من الملايين الصامتة في مناطق نائية لا يُسمع صوتهم ويتعين لا ننساهم. ويمكن للمساعدة الغذائية والتغذوية أن تعالج الاحتياجات الفورية وأن تكون محركاً هاماً يدفع بعجلة النمو الذي تشتد الحاجة إليه في الأوضاع الاقتصادية العالمية الراهنة، حيث يمكن التدليل بقوة، اقتصادياً، على أن لتحسين تغذية الناس وتعليمهم أثراً إيجابياً على الإنتاجية والنمو. وأخيراً، أوضح أن الكوارث المتصلة بالمناخ تضعف الصحة والتغذية والتعليم، وأن جانباً من آليات التصدي لدى المجموعات السكانية المتأثرة بتغير المناخ إنما يقوم على الانتقال إلى المناطق الحضرية، مع أن بعض هذه المناطق نفسها معرضة للظواهر المتصلة بالمناخ.
- 2- واختتم نائب المدير التنفيذي عرضه مشدداً على ضرورة دعم الاستجابات والمبادرات الحكومية بتدابير منسقة بين مؤسسات الأمم المتحدة، ومؤكداً الحاجة إلى حشد تألف عريض من الجهات الفاعلة يشرك الحكومات ومديري المدن ويمدّ به إلى المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني العاملة على التصدي للفقر الحضري. وأوضح أن هناك حاجة إلى التركيز الحاد على التوسيع الحضري والمشاكل الخاصة التي يواجهها جميع المناطق الحضرية والقراء فيها، ومنها التحديات الناشئة عن كون مناطق الصفيح غير مسجلة وعن ارتفاع معدلات تنقل فقراء المناطق الحضرية وضعف إمكانية حصولهم على الخدمات الاجتماعية. وهناك حاجة إلى توفير الدعم من الحكومات على جميع المستويات لبلوغ استجابات ملائمة تكفل توفير الأغذية والأمن الغذائي لفقراء المناطق الحضرية.
- 3- وتكلم الممثل الدائم لطاجيكستان فعرض منظورات بلده حول الطرق التي اتبعتها الحكومة في معالجة المسائل التي طرحتها أزمة الأغذية والطاقة. وبين أن 72 في المائة من السكان يعيشون في سياقات حضرية، وأن مساحة الأرضي الصالحة للزراعة في بلاده لا تتجاوز 7 في المائة. وقد كان لارتفاع أسعار الأغذية في 2007 أثر سلبي على أفراد الناس. ففوائير الأغذية المستوردة تضاعفت ثلاثة مرات وبات الحصول على الغذاء غير

مضمون. وشدد على أن الأمن الغذائي يعتبر أولوية لدى الحكومة التي عالجت هذه المسائل لا من خلال إنتاج المزيد من الأغذية فحسب بل كذلك بزيادة القدرة الشرائية لدى أفراد الناس.

4- وأشار كثير من الوفود بورقة المعلومات الأساسية وأعرب العديد منها على تأييدها لما تعزمه مؤسسات الأمم المتحدة من العمل في المناطق الحضرية، بيد أنها حذرت من إهمال المناطق الريفية وحثّت على إشراك جهات شريكية أخرى معنية، من قبيل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في هذه الجهود. ويتعين أن يستند تخطيط البرامج والتدخلات إلى تقديرات لمدى التأثير، مع مشاركة جميع الجهات من أصحاب المصلحة بين فقراء المناطق الريفية، ولاسيما النساء.علاوة على ذلك، أوضح بعض الوفود أن مشاركة القطاع الخاص أهمية أساسية لإنجاح البرامج. وأبرزت بضعة وفود أهمية دعم الاستجابات والمبادرات الحكومية، على أنها شددت ضرورة كفاية التحضيرات الخاصة بالسياسات على الصعيدين الوطني والقطري الفرعى، والاستثمارات في بناء قدرات الدولة والبلديات.

5- وفي معرض الإجابة على هذه النقاط، أوضح أعضاء فريق المناقشة أن العمل مع الفقراء في المناطق الحضريةأشد صعوبة من العمل معهم في المناطق الريفية نظراً لأن العلاقات المجتمعية وصلات القرابة ليست على نفس الدرجة من القوة في المناطق الحضرية. إضافة لذلك، فإن عوامل من قبيل التنقل وانعدام القدرة على إسماع صوتهم وصعوبة تنظيم المجتمعات محلياً، كلها تعيق جهود الفقراء لتحقيق المشاركة بنجاح ويشكل منظم. وجرى التسليم بدور القطاع الخاص في إنتاج الأغذية وتوزيعها. وذكر على وجه الخصوص العمل الجاري الذي تضطلع به مؤسستا بيل وميلinda غيتيس ورووكفلر والذي تقوم به مؤسسة الأمم المتحدة لتحسين وصول صغار المزارعين إلى الأسواق، مقابل ميزانية مشتريات غذائية في البلدان النامية بلغت قيمتها بليوناً من الدولارات الأمريكية في 2008.

## **البند 2: عدم استقرار أسعار الأغذية وارتباطه بالأمن الغذائي والتغذوي**

6- دعا رئيس المجلس التنفيذي ليونيسيف المديرة التنفيذية لليونيسيف إلى عرض ورقة المعلومات الأساسية المتعلقة بعدم استقرار أسعار الأغذية وارتباطه بالأمن الغذائي والتغذوي باسم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي. وسلطت المديرة التنفيذية الضوء على التحديات المستمرة التي أوجدها عدم استقرار أسعار الأغذية، وخصوصاً دور هذه الأسعار في مضاعفة أوجه الضعف في البلدان النامية، فمن المرجح أن تدهور الوضع التغذوي للفقراء سizzداد تفاقماً بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية. كما شددت على أهمية التعاون الوثيق لمكافحة آثار عدم استقرار أسعار الأغذية والأزمة الاقتصادية العالمية لضمان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

7- وأشار منسق فرق العمل الرفيعية المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية والتابعة للأمين العام، إلى آليات الاستجابة المنسقة لدى الأمم المتحدة المعمول بها لدعم الحكومات في تدابيرها القصيرة الأجل والطويلة الأجل

الرامية إلى تحقيق ما يلي: تخفيف أثر عدم الاستقرار في أسعار الأغذية؛ وزيادة الإنتاجية الزراعية، وخصوصاً لدى مزارعي الحيازات الصغيرة؛ والتصدي لنقص التغذية؛ وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية القادرة على الصمود، على النحو المفصل في إطار العمل الشامل الصادر في يوليه/تموز 2008. وقد تلقى برنامج الأغذية العالمي دعماً كبيراً لتوسيع نطاق برامجه، غير أن التمويل لا يزال أقل بكثير من الاحتياجات المقدرة لدعم جميع نتائج الإطار.

8- وأبرز منسق الأمم المتحدة المقيم في موزامبيق شدة اعتماد ذلك البلد على استيراد الأغذية، واستعرض ما تقدمه الأمم المتحدة من دعم منسق للاستجابة الحكومية لارتفاع أسعار الأغذية. وأوضح أن هذه الاستجابة تجري أساساً على مسارين اثنين هما: (1) تعزيز إنتاج الأغذية وتجارتها؛ (2) التوسع في نطاق العمل الاجتماعي وشبكات الأمان للفئات الأشد تأثراً في ميادين التعليم والتغذية والصحة. وتحث ممثل جمهورية موزامبيق الدائم لدى الأمم المتحدة بمزيد من التفاصيل عن استجابة حكومة بلاده، وخصوصاً فيما يتعلق ببدء "ثورة خضراء" مجلة، وعن الخدمات الحيوية التي تؤديها مؤسسات الأمم المتحدة بصورة يجري تنسيقها عن طريق فريق فريق الأمم المتحدة القطري.

9- وفي سياق المناقشات التي تبعت ذلك، أعربت عدة وفود عن قلقها إزاء الأزمة الاقتصادية العالمية وتسببها في تفاقم تدهور قدرة الفقراء الشرائي، الأمر الذي يضاعف من عدد السكان الرازحين تحت وطأة الفقر والذين لا يستطيعون الحصول على احتياجاتهم من الأغذية، مما يؤدي إلى احتمال واقعي تماماً يتمثل في عدم بلوغ الهدف الإنمائي رقم 1 للألفية ("القضاء على الفقر المدقع والجوع").

10- وأعربت الوفود عن تأييدها لإطار عمل الأمم المتحدة الشامل وشددت على أهمية تنسيق استجابة الأمم المتحدة؛ واستشهدت الوفود بموزامبيق كدراسة حالة جيدة في هذا السياق، وأشارت أيضاً إلى عزم المنظمة على العمل باعتبارها "أماماً متحدة واحدة". كما أعربت الوفود عن دعمها لتوسيع الشراكة لمواجهة انعدام الأمن الغذائي والتغذوي، على نحو ما اقرره الاجتماع الرفيع المستوى المعنى بالأمن الغذائي للجميع، والذي اشتركت في تنظيمه حكومة إسبانيا والأمم المتحدة، وذلك في مدريد في 26 يناير/كانون الثاني 2009. واعتبر أن تقديم المساعدة لمزارعي الحيازات الصغيرة أهمية حيوية نظراً لأن بإمكان هذه المساعدة أن تتحقق استقرار الإمدادات المحلية من الأغذية. وعرضت توصية محددة تدعو إلى زيادة نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لتدابير مواجهة الجوع.

11- وأوصى عدد من الوفود بالاستجابة لعدم استقرار أسعار الأغذية على نحو متكملاً متعدد القطاعات، حيث أن أثر هذه السعار ينعكس في قطاعات التغذية والصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والحماية العامة. وتعتبر النساء معرضات للتأثير بصورة خاصة، ولا سيما اللاتي يترأسن أسرهن، نظراً لأن قدرتهن على مواجهة عدم

استقرار أسعار الأغذية أضعف عموماً. كما أنهن كثيراً ما يواجهن مخاطر العنف، وخصوصاً في أوقات انعدام الأمن الغذائي. وشددت عدة وفود على دور مؤسسات الأمم المتحدة في تمكين المرأة.

12- وفي معرض الإجابة على هذه النقاط، دعا أعضاء فريق المناقشة إلى البحث عن الفرص الكامنة في عدم الاستقرار الحالي وما يرجح من تفاقم الأحوال بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، لمعالجة المشاكل العميقة المترسخة. ويمكن للأمم المتحدة أن تؤدي دوراً قوياً في المساعدة على بناء القدرات الوطنية وتوفير المساعدة التقنية والترويج لشراكات أوسع نطاقاً مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني. وبين مثال موزامبيق كيف يمكن للاستجابة المناسبة من جانب الأمم المتحدة أن تدعم الجهود التي تبذلها الحكومات الوطنية.

13- وفيما يتعلق بدعم مزارعي الحيازات الصغيرة، تعمل المنظمات التي تتخذ من روما مقراً لها مع البنك الدولي على مواجهة التحديات التي تعرّض طريق هؤلاء المزارعين، مع إدراك أن أغلبيتهم من النساء. ويعتبر نوع الجنس شاغلاً ثابتاً في جميع جوانب استجابة الأمم المتحدة.

14- وأعادت المديرة التنفيذية لليونيسيف التأكيد على حسن التنسيق في منظومة الأمم المتحدة تحت قيادة الأمين العام، وشددت على الحاجة إلى تعزيز الشراكة الأوسع نطاقاً. واعتبرت أن نهج دورة الحياة أساسياً للتغلب على مشكلة انعدام الأمن الغذائي والتغذوي ولبقاء الأم والطفل. ويشمل هذا النهج تلبية الاحتياجات التغذوية للحوامل؛ والترويج للرضاعة الثديية حصراً؛ وضمان توفر الأغذية التكميلية المغذية للرضع وصغار الأطفال. وهناك حاجة إلى إتباع نهج متكامل، نظراً لما يوجد من تفاعل بين المرض وسوء التغذية ولأثر سوء الصرف الصحي والنظافة الصحية على سوء التغذية.

15- وهناك جانب ايجابي لعدم استقرار أسعار الأغذية يتمثل في أن العالم بدأ يركز اهتمامه على زيادة إنتاجية الأغذية وعلى الدور الهام الذي تؤديه التغذية في ميدان الصحة.

### **البند 3: التنسيق بين الصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة: أساليب العمل**

16- تولى رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان رئاسة الجلسة المخصصة لمناقشة موضوع التنسيق بين الصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بأساليب العمل. وعرضت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان ورقة العمل حول هذا الموضوع باسم المنظمات الأربع، وركزت على التقدم المحرز على الصعيد العالمي فيما يتعلق بتنسيق أساليب العمل. وتكلّم منسق الأمم المتحدة المقيم في موزامبيق مؤكداً على الإنجازات التي تحققت والتحديات المواجهة في موزامبيق فيما يتعلق بتنسيق أساليب العمل. كما قدم ممثل موزامبيق الدائم لدى الأمم المتحدة تقريراً شدد فيه على الأهمية التي تعلقها بلاده على إصلاح الأمم المتحدة، وخصوصاً على مسألة تبسيط أساليب العمل وتنسيقها.

17- خلال المناقشة، أعربت الوفود عن تأييدها للعمل الجاري بشأن تنسيق أساليب العمل، واهتمامها به، بما في ذلك الاقتراح المتعلق بذلك. وشددت الوفود على الحاجة إلى إحراز تقدم على صعيد منظومة الأمم المتحدة كلها، مع المراقبة التامة لما يوجد من توجيهات حكومية دولية. وأشارت الوفود بفريق الأمم المتحدة القطري في موزامبيق لما أحرزه من تقدم. ودعا عدد من الوفود منظومة الأمم المتحدة إلى التأكيد من اقتران الإصلاحات الجارية على المستوى القطري بإصلاحات مماثلة على المستوى العالمي وإلى التأكيد من توفير الدعم الكافي للبلدان.

18- وأكدت الوفود أن الوفورات المتحققة في التكاليف من خلال تنسيق أساليب العمل على المستوى القطري ينبغي أن تحول إلى البرامج المنفذة في البلدان المعنية. وطلب بعض الوفود مزيداً من التوضيح حول الفارق بين العمل المنفذ في إطار اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعنى بالتنسيق والعمل الجاري في إطار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

19- وفي معرض ردها على هذه النقاط، شكرت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان الوفود لما تقدمه من دعم وتوجيه. وأعربت مجدداً عن التزام منظومة الأمم المتحدة الجاد بتنسيق أساليب العمل وبمعالجة المسائل التي أبرزتها الدول الأعضاء. وأشارت إلى وجود تقسيم واضح للعمل بين المستوى العالمي حيث تلتزم الأمم المتحدة الحلول الشاملة للمنظمة كلها من خلال مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنى بالتنسيق واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، وبين عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الداعم للبلدان. فمن المستوى القطري تحول المجموعة الإنمائية الدراسات المستفادة والمسائل التي تقضي اهتمام المنظومة كلها إلى اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى. وأوضحت كذلك أن جانباً هاماً من إصلاح الأمم المتحدة والاتساق فيها لابد أن يجري على مستوى مجالس الإدارة بحيث تتلقى مؤسسات الأمم المتحدة جميعها الرسائل نفسها. وشكر المنسق المقيم في موزامبيق الوفود على دعمها وأشار إلى أن لتنسيق أساليب العمل أهمية أساسية لتنفيذ البرنامج القطري. واختتم المناقشة ممثل موزامبيق الدائم لدى الأمم المتحدة ملاحظاً أن تجزء منظومة الأمم المتحدة ليس خياراً مقبولاً لأن البلدان بحاجة إلى منظمة أمم متحدة تتسم بالقوة والاتساق.

#### **البند 4: تدعيم قدرة الدولة: نهج متعدد يتبناه منظومة الأمم المتحدة إزاء تنمية القدرات الوطنية**

20- دعا رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى افتتاح المناقشة حول تنمية القدرات الوطنية ودور جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وشدد مدير البرنامج الإنمائي على أهمية التنسيق في منظومة الأمم المتحدة للمساهمة في زيادة النشاط الاقتصادي والتوزيع المنصف للثروة والإدارة البيئية المستدامة وإشراك مزيد من الناس في العمليات الديمقراطية. وأوضح أن الاستدامة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية يكمل بعضها بعضاً، وأكد مجدداً أن المعارف المجتمعية لدى مؤسسات الأمم المتحدة يمكن أن تساعد الدول على تحقيق أهدافها الإنمائية.

21- وانتقل مدير البرنامج الإنمائي إلى مناقشة الدور الأساسي للدول في ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار وحفظ السلام في مجتمعاتها، وال الحاجة إلى الاستثمار في قدرات قيادات الدول ومؤسساتها على القيام بذلك. وشدد على قيمة عمل الدولة في التمكين والتيسير بين المجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء الإنمائيين الدوليين لدفع عجلة التقدم في تنفيذ جداول العمل الوطنية. وأوضح أن من شأن الخبرة المتجمعة لدى مؤسسات الأمم المتحدة أن تلعب دوراً حافزاً في الترويج لإيجاد حلول تستند إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

22- وأخذت نائبة الممثل الدائم لإندونيسيا الكلمة نيابة عن ممثل وزارة التخطيط الذي لم يتمكن من الحضور، وسلطت الضوء على المنجزات التي تحققت مؤخراً في ميدان تنمية القدرات في بلدها، بما في ذلك الانتخابات السلمية وجهود إعادة الاعمار بعد كارثة تسونامي وتهيئة الخروج مبكراً من صندوق النقد الدولي. واستشهدت بعملية "تطويع" إعلان باريس بشأن فعالية المعونة (ومقصود بذلك التزام جاكرتا الخاص بالمعونات الموجهة لفعالية التنمية) باعتبار ذلك إطاراً رئيسياً لإندونيسيا وشركائها الإنمائيين. ونوهت، في هذا السياق، بالمساعدة الفعالة التي قدمتها الأمم المتحدة لتعزيز القدرة على الصعيد الوطني الفرعي على اضفاء صفة محلية للأهداف الإنمائية للألفية، كما قدمت المساعدة على معالجة مسائل بناء القدرات في المؤسسات الوطنية والمحلية العاملة على تنفيذ سياسة الامرkarzية الجديدة، وهي تقوم بدور الوسيط لاقتراح المعرفة والخبرة العالمية في ميادين من قبيل تغيير المناخ والانتخابات المحلية واستراتيجيات الحد من الفقر. بهذه الجوانب أبرزت قدرات إندونيسيا بينما بدأت على التعلم من قدرات الآخرين. وأعربت عن شكرها للمجلس لتشجيعه لمبادرات تنمية القدرات على المستوى القطري، ولمنظمة الأمم المتحدة لما تقدمه من دعم للمساعدة على تلبية احتياجات البلدان.

23- وأعربت الوفود عن تأييدها للتركيز على تنمية القدرات الوطنية، على نحو ما ورد في استعراض الثلاث سنوات الشامل لعام 2007. وأعادت التأكيد على أنه بينما يتبعن على كل منظمة أن تضع الأولويات في مجال بناء القدرات وتنمية القدرات وفقاً لما لديها من ولايات، فإن عليها جميعاً أن تسترشد بالأولويات التي تحدها بلدان البرامج. وطلب أحد الوفود إلى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أن تعرف باختلاف وجهات النظر بين الجهات الإنمائية الفاعلة فيما يتعلق بالاتساق على مستوى المنظومة، واقتراح أن من شأن المفاهيم التي تدور حول التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أن تعزز تنسيق الأنشطة التنفيذية بين مؤسسات المنظومة. وطلب الوفد أن تقوم المجموعة الإنمائية بتحليل المجالات التي يمكن فيها التنسيق والتي يتصف فيها التنسيق بالفعالية ، وذلك على أساس الولايات والميزات المقارنة لدى كل من المنظمات، وأن تقدم المجموعة تقريراً عن ذلك التحليل. وطلب اثنان من الوفود مزيداً من الابتكار والتنسيق لمساعدة البلدان على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأولويات الإنمائية الوطنية، وشددوا على الحاجة إلى مواصلة الإصلاحات. وشجع الوفدان هذان أفرقة الأمم المتحدة القطرية على إعطاء الأولوية لتنمية القدرات، ودعا الاثنان إلى استخدام إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بصورة أكثر تحديداً لقياس نتائج تنمية القدرات. وطلب المجلس مواصلة الحوار حول مسألة تدعيم تنمية القدرات الوطنية ودور جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في هذا المجال.